تحليل هيكل الصناعات الاستخراجية الصغيرة في محافظة الانبار

م.م دريد رسمي محمد عبد القيسي

جامعة الانبار – كلية العلوم التطبيقية – هيت

duraydalkaisy@uoanbar. edu. iq

الملخص:

تعد الصناعات الاستخراجية من الصناعات المهمة في محافظة لكون المحافظة ذات طابع يميل الى الصناعات الانشائية نظرا لتوفر الموارد المعدنية بكافة أصنافها ،اذ ان جميع مدخلات الصناعات الانشائية تعتمد على مخرجات الصناعات الاستخراجية لذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الصناعات الاستخراجية الصغيرة والتي تعتمد عليها كثير من الصناعات الانشائية ، وقد تم التطرق في المبحث الاول الى إعطاء فرشة عامة عن الصناعات الصغيرة من حيث مفهومها وخصائصها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية ، اما المبحث الثاني فقد تم تناول الصناعات الانشائية الصغيرة في المحافظة من حيث توزيعها الجغرافي على مستوى اقضية المحافظة فضلا عن دراسة حاصل الموقع للتعرف على اي الفروع الاستخراجية كانت عالية التوطن واي الفروع غير المتوطنة.

الكلمات المفتاحية: (الصناعات الاستخراجية الصغيرة، محافظة الانبار).

Analysis of the structure of small extractive industries in Anbar Governorate

Durayd Rasmi Muhammad Abdel Qaisi

Alanbar University – College of Applied Sciences – Hit

duraydalkaisy@uoanbar. edu. iq

Abstract:

The extractive industries are considered one of the important industries in Anbar Governorate, as the governorate has a character that tends towards construction industries due to the availability of mineral resources of all kinds, as all the inputs of the construction industries depend on the outputs of the extractive industries, so this study

came to shed light on the small extractive industries on which many depend. Construction industries. In the first section, a general overview of the concept of industries was given Small industries in terms of their concept, characteristics, and economic and social importance. As for the second section, the small construction industries in the governorate were dealt with in terms of their geographical distribution at the level of the governorate's districts, as well as studying the location outcome to identify which extractive branches were highly endemic and which branches were not endemic.

Keywords: (small extractive industries, Anbar Governorate).

المقدمة:

تعد الصناعة من اهم قطاعات الاقتصاد اذ يرتكز عليها التطور الحضاري الحديث لاي بلد فالصناعة بكافة أنواعها هي نشاط انساني ظهرت مع بداية ارتقاء الانسان لسلم التطور الحضاري وكلمة الصناعة (**industry**) تعني غالبا النشاط الإنتاجي ولقد اهتمت الدول المتقدمة صناعيا بمسألة تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهمية خاصة منذ ستينيات القرن الماضي وامتد هذا الاهتمام الى الدول متسارعة النمو في جنوب شرق اسيا مثل الهند والباكستان وفي العراق فقد تنبهت استراتيجية التنمية الوطنية نتيجة لملاحظة التسارع في خطى التقدم التكنولوجي والعولمة الاقتصادية على المستوى الدولي وما رافقها من تحول الصناعات الكبيرة الى صناعات إنتاجية صغيرة وتوزيعها على مختلف دول العالم بحسب الميزة النسبية والكفاءة الإنتاجية فأوصت بضرورة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد اليات تمويلية ملائمة لها والتي منها الصناعات الاستخراجية الصغيرة التي يعتمد عليها كثير من اليد العاملة لكونها مصدر قوتهم ولسد حاجة عوائلهم ولأهميتها في سد احتياجات الكثير من الصناعات لأنها تقوم بتوفير المواد الأولية التي تعتبر الشريان الأساسي للمعامل الصناعية المختلفة.

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة الدراسة بمجموعة من التساؤلات هي

١- ما هو مفهوم الصناعات الصغيرة وما هي خصائصها وأهميتها الاقتصادية؟

٢- ما هي طبيعة هيكل الصناعات الاستخراجية الصغيرة في محافظة الانبار، وكيف تتوزع على مستوى أقضية المحافظة؟ وهل كانت بعض فروع الصناعات الاستخراجية عالية التوطن

فرضية البحث:

١- هناك مجموعة من المفاهيم الخاصة بالصناعات الصغيرة، لان هذه الصناعات تتميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن الصناعات الكبيرة والمتوسطة، ولها اهمية اقتصادية واجتماعية.

٢- تمتلك محافظة مجموعة من الفروع الخاصة بالصناعات الاستخراجية، حيث انها تتوزع بصورة غير متساوية على اقضية المحافظة، كما ان بعض هذه الفروع عالية التوطن.

أهمية البحث:

١- التعرف على مفهوم الصناعات الصغيرة واهميتها وخصائصها

٢- التعرف على هيكل الصناعات الاستخراجية الصغيرة في المحافظة

حدود منطقة الدراسة:

الحدود المكانية: تضمنت منطقة الدراسة محافظة الانبار، جغرافيا تقع في القسم الغربي من العراق اما موقعها الفلكي، فينحصر بين دائرتي عرض (٣١ و٣٥) شمالا وخطي طول (٣٩ و٤٤) شرقا، حيث تبلغ مساحتها (١٣٨٥٧٩) كم^2 وتشكل نسبة (٣٢٪) من مجموع مساحة العراق. ولهذا فأن محافظة تحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة بين محافظات القطر.

الحدود الزمانية: تمثلت في عام (٢٠٢٠) الذي جرت فيه عملية جمع البيانات واتمام الدراسة.

المبحث الاول

الصناعات الصغيرة، مفهومها، خصائصها

اولا: التعريف بالصناعات الصغيرة

هناك الكثير من الآراء حول الباحثين المهتمين بشؤون الصناعات الصغيرة من حيث تعريفها، وتختلف الآراء في إيجاد مفهوم محدد يميز هذه الصناعات الصغيرة عن المتوسطة والكبيرة، ولم يتم التوصل الى الوقت الحاضر إلى وضع تعريف عام يمكن أن تعرف على أساسه هذه الصناعات، ويكون استخدامه شاملا في جميع أنحاء العالم. لذا فقد بقي تعريف هذه الصناعات أمرا نسبياً، ليس مطلقا يختلف من دولة الى اخرى، حسب الوضع الاقتصادي، ولا سيما درجة التقدم الاقتصادي الخاص بذلك البلد وظروفه الاجتماعية، مثل التصنيع وعدد السكان ومدى وفرة القوى العاملة.

من المعروف بأن هناك تعريفات نوعية وكمية تتعلق بالصناعات الصغيرة إذ يمكن ملاحظة أن البلدان النامية تستعمل معايير كمية عند تعريفها للصناعات الصغيرة (عدد العمال – رأس المال)، في حين تستعمل البلدان المتقدمة في معظم الاحيان معايير نوعية عند تعريفها للصناعات الصغيرة الحصة في السوق – مدى التأثير على السوق، وعلى العموم فإن معيار عدد العمال يعد أكثر المعايير انتشارا في معظم بلدان العالم (١). وفيما يلي اهم التعريفات الخاصة بالصناعات الصغيرة الوصفية والكمية.

التعريفات النوعية او الوصفية:

وهي التعريفات التي توصف خصائص النشاط الصناعي الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق وملكيته وهي أكثر ملائمة لطبيعة هذه الصناعات الصغيرة، وتشمل وصفا عاما يتمثل في أن الصناعات الصغيرة صناعات شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة في بيئة محلية، وبعناصر إنتاج محددة مقارنة بمثيلتها في الصناعة (٢).

وأهم المعايير الوصفية هو معيار الملكية وهو من المعايير النوعية المهمة، فمعظم هذه المؤسسات الصغيرة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص بشكل شركات أعمال في معظمها فردية عائلية، يلعب صاحب المشروع دور المدير المالي، أما معيار المسؤولية فهو

من المعايير التي يتم تحديد الصناعة الصغيرة حسب هيكلها التنظيمي، إذ نجد أن صاحب المشروع باعتباره هو المالك لها، ومن ثمَّ فإن المسؤولية القانونية تقع عليه.

ومن المعايير المستخدمة معيار حصة المؤسسة من السوق نظرا إلى العلاقة الحتمية التي تربط المنشأة بالسوق، فهو يعد بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المنشأة بالاعتماد على وزنها وأهميتها في السوق، الذي كلما كانت حصة المنشأة فيه كبيرة كلما عدت هذه المنشأة كبيرة، وكلما قلت حصتها فيه عدّت صناعات او منشآت صغيرة (٣).

أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فقد عرفت الصناعات الصغيرة بأنها (تلك الصناعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل، والقصيرة الأجل، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين «**10-50**» عاملا (٤).

التعريفات الكمية:

وهي التي تعتمد على معايير عدد العمال، ومعيار رأس المال أو كمية الإنتاج أو القيمة المضافة أو أسلوب الإنتاج، ولكل نوع من هذه المعايير إيجابياته وسلبياته (٥)، فمثلا معيار رأس المال من المعايير المهمة في قياس حجم الصناعات الموجودة وتعتمدها كثير الدول، إلا أن هذا المعيار يتعرض لظاهرة التضخم والانكماش لذلك لا يكون مقياسا سليما في جميع الظروف، وكذلك الحال بالنسبة للقيمة المضافة، والذي يتأثر بتقلبات الأسعار في السوق (٦)،

ومع هذا فإن أكثرية الدول تميل إلى استعمال المعايير الكمية عند تحديدها لمفهوم الصناعات الصغيرة، وتستخدم مؤشرات عدد المشتغلين وقيمة رأس المال في التحديدات أو تجمع بين أكثر من عامل. هذا وأن كثيرا من البلدان النامية قد اتفقت على التعريف الذي يعد الصناعات الصغيرة هي التي تضم وحدات إنتاجية يعمل في الواحدة منها «١٠» عمال أو أقل (٧).

وعليه فان من الصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة، على الرغم من كثرة المؤتمرات والندوات المتعلقة بها، وحتى باعتماد المعايير الذي ذكرت سابقا فهناك صعوبة قائمة في وضع تعريف دقيق، فالحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص

والقدرات والامور الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر هذا وان العراق قد اعتمد على معيار عدد العاملين؛ لاعتبارات أهمها (٨):

- أن عدد العاملين يمكن أن يقاس بعدد ثابت لكل الصناعات المتشابهة من الناحية التصنيعية، وحسب الحاجة الفعلية لكل مشروع.
- لا يتأثر بمستوى أداء الاقتصاد ولاسيما حالة التضخم والركود في الاقتصاد.

ثانيا: الخصائص العامة للصناعات الصغيرة:

تتميز الصناعات الصغيرة بانها تختلف عن الصناعات المتوسطة والكبيرة، لأنها تمتلك مجموعة من الخصائص والتي قد تعطي ميزة خاصة لكثير من الدول للاستفادة من هذه المميزات التي انفردت بها عن باقي الصناعات. ومن أهما

١- تتميز الصناعات الصغيرة باستعمالها تكنولوجية بسيطة نسبيا،

٢- تتميز منتجات هذه الصناعات بتواضع جودة الإنتاج مقارنة بالمنشآت الكبيرة التي تتميز بالتطور التكنولوجي.

٣-صغر رأس المال المستثمر، حيث أنها لا تحتاج إلى استعمال تكنولوجية متطورة أو أيدي عاملة ماهرة في كثير من الأحيان (٩).

٤-ينشأ هذا النوع من الصناعات في معظمه بين أفراد العائلة الواحدة أو شراكة من قبل عدد من الأفراد، كما أن الإدارة تتم من قبل المالك شخصيا، أي الإشراف المباشر من قبل مالك المنشاة الصناعية.

٥- إن إدارة المنشأة تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع بمعنى أن هناك ارتباطا ما بين الملكية والإدارة، ويعد هذا مصدر وجود الحافز الشخصي، وعلى العكس من المنشآت الكبيرة التي ينعدم فيها هذا الحافز (١٠).

٦- يمكن إقامتها في مساحات صغيرة، مثل المحلات الصغيرة، وكذلك يمكن انشائها في القرى والأرياف القريبة من مصدر المواد الأولية إذ إن طبيعة عمل هذه المشروعات يرتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية (١١).

٧- تتميز هذه المشروعات بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة والتي ليس بالضرورة أن تتوفر فيها البنى الأساسية، فهي تمهد السبيل للحد من ظاهرة البطالة في المناطق المتخلفة بامتصاصها لجزء من العمالة القادرة على العمل وإتاحتها الفرص الجديدة للعمل، وبذلك تحد من عوامل الهجرة من الأرياف إلى المدن، وهي إحدى الوسائل الفعالة لتنظيم الهجرة المعاكسة من المدن الكبيرة إلى القرى إذا ما وفرت لها الدعم والإرشاد (١٢).

أما البناء القطاعي فهي تميل إلى الصناعات الاستهلاكية، من حيث منتجاتها وخاصة في الدول النامية، وتتمثل بشكل أساس في السلع المرتبطة بحاجة الفرد الغذائية والمرتبطة بتغير أذواقه وتعدد رغباته كالأثاث والألبسة. (١٣).

٨-تتميز هذه الصناعات بقدرتها على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمة الاقتصادية وفترات الركود، بسبب قدرتها المرنة في مواجهة هكذا تحديات (١٤).

المبحث الثاني

تحليل هيكل الصناعات الاستخراجية الصغيرة في محافظة

اولا: الصناعات الاستخراجية:

الصناعات الاستخراجية هي كل نشاط يقوم باستخراج المواد الخام والوقود من سطح الأرض وباطنها، ومن المسطحات المائية والغابات، بمعنى أنها تنحصر في النشاطات الإنتاجية الخاصة بالحصول على المواد الخام في حالتها الطبيعية (١٥). ويبدو من خلال ملاحظة الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) أن البناء الداخلي لقطاع الصناعات الاستخراجية الصغيرة في المحافظة قد اشتمل على أربعة فروع استخراجية، تمثلت بمنشآت استخراج صخور الكلس والجبس، فضلا عن منشآت استخراج القير والملح.

جدول (١) الأعداد والنسبة المئوية لمنشآت الصناعات الاستخراجية الصغيرة والعاملين في محافظة عام 2020م

الفرع الصناعي	عدد المنشآت	النسبة %	عدد العاملين	النسبة %
صخور الكلس	69	69	312	74.5
القير	25	25	69	16.5
صخور الجبس	4	4	34	8
الملح	2	2	4	1
المجموع	100	100	419	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية

شكل (١) التوزيع القطاعي لقطاع الصناعات الاستخراجية الصغيرة والعاملين فيها في محافظة عام 2020

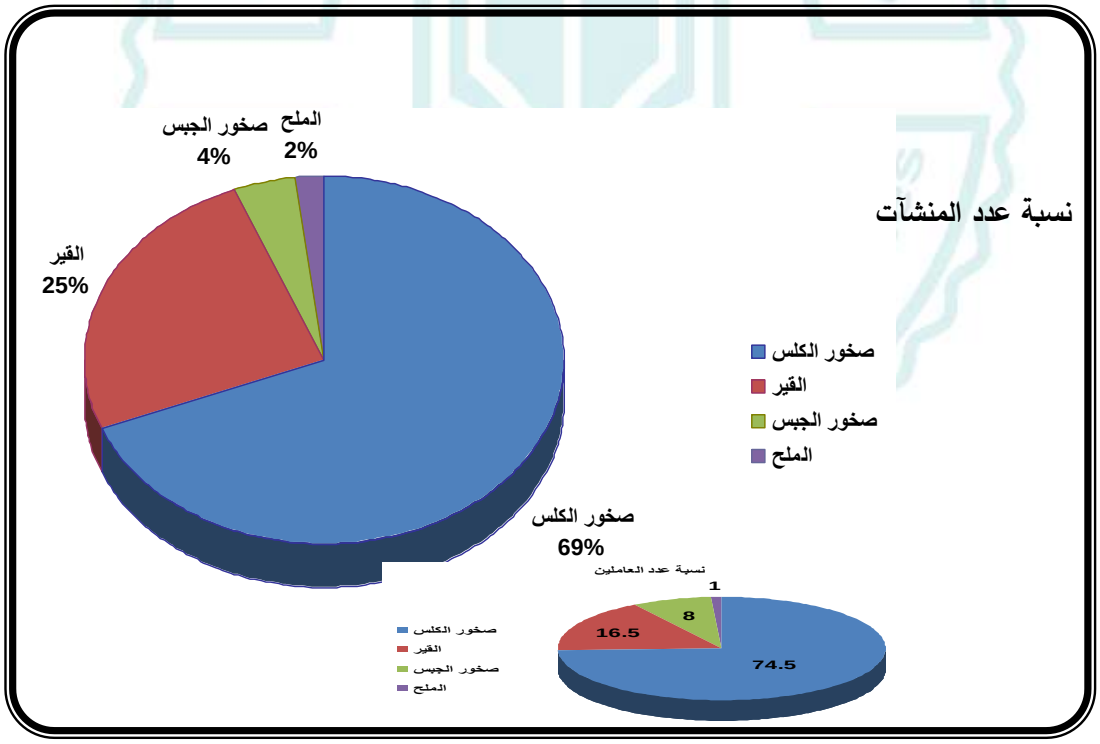

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (١)

احتلت منشآت استخراج الكلس المرتبة الأولى بالنسبة لعدد المنشآت والعاملين فيها، إذ بلغ عدد منشآتها «**69**» منشأة شكلت نسبة «**69%**» من مجموع المنشآت الاستخراجية يعمل فيها «**312**» عاملا مشكلا نسبة «**74.5%**» من نسبة عدد العاملين في الصناعات الاستخراجية. وسبب احتلال هذا الفرع للمرتبة الأولى يعود إلى الحاجة الماسة إلى صخور الكلس بنوعيها الأبيض والدولمايت في عمليات البناء، ولاسيما في أقضية هيت وحديثة وعنه وراوه والقائم والرطبة، بينما تعتمد أقضية الفلوجة والرمادي على مادة الطابوق بنسبة كبيرة في عمليات البناء.

أما مقالع القير بأنواعها «الزبادي، القسط، السيالي، ...»، فقد احتلت المرتبة الثانية بالنسبة لعدد منشآتها وعدد العاملين في المحافظة، إذ بلغ عدد مقالعها «**25**» مقلعا يعمل فيها «**69**» عاملا، مشكلة نسبة «**25%**» و«**16.5%**» من نسبة عدد المنشآت والعاملين في الصناعات الاستخراجية على التوالي. وتعد مادة القير من المواد التي تستعمل بكثرة في طلاء سطوح المنازل، ولاسيما في أقضية أعالي الفرات، وقد اتسمت هذه الصناعة بالتاريخ الطويل الممتد منذ القدم حتى يومنا هذا.

أما بالنسبة لمنشآت استخراج الجبس فقد تضمنت «**4**» مقالع لاستخراج صخور الجبس، يعمل فيها «**34**» عاملا، شكلت نسبة «**4%**» و«**8%**» من عدد المنشآت الاستخراجية والعاملين فيها على التوالي، إذ تعد مادة الجبس المادة الأولية الرئيسة التي تدخل في صناعة البورك، وتتزود بها معامل البورك المنتشرة في أقضية هيت والفلوجة.

اما بالنسبة لتوزيع الصناعات الانشائية على مستوى اقضية المحافظة، فمن خلال الاطلاع على جدول رقم (٢) والخريطة رقم (١) فان قضاء الرمادي جاء بالمرتبة الاولى بالنسبة لأعداد المنشآت والعاملين للصناعات الاستخراجية الصغيرة بنسبة (٦١ %) و(٥٤ %) على التوالي، يليه قضاء هيت بالنسبة لأعداد المنشآت والعاملين.

جدول (٢)

التوزيع المكاني لمؤشرات الصناعات الاستخراجية الصغيرة «المنشآت، العاملين» ونسبهم المئوية، وعلى مستوى الأقضية في محافظة عام **2020**م

الوحدة الإدارية قضاء	قطاع الصناعات الاستخراجية			
	المنشآت	%	العاملين	%
الفلوجة	–	–	–	–
الرمادي	**61**	**61**	**227**	**54**
هيت	**26**	**26**	**140**	**33.5**
القائم	**5**	**5**	**22**	**2**
حديثة	**4**	**4**	**16**	**4**
عنه	**2**	**2**	**8**	**2**
راوه		–	–	–
الرطبة	**2**	**2**	**6**	**1.5**
المجموع	**100**	**100**	**419**	**100**

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية،

وينبغي لنا أن نشير إلى أن عمليات استخراج الملح قد انحسرت في الآونة الأخيرة؛ بسبب الاعتماد على الملح المستورد المدعم باليود من الخارج؛ لذلك فقد اقتصرت على موقعين يعمل فيهما «**4**» عمال، فاشتملت هذه الصناعة على نسبة «**2%**» من عدد المنشآت الاستخراجية ونسبة (١ %) من نسبة عدد العاملين في الصناعات الاستخراجية.

خارطة رقم (١) التوزيع المكاني لقطاع الصناعات الاستخراجية الصغيرة والعاملين فيها في محافظة **عام٢٠٢٠م**

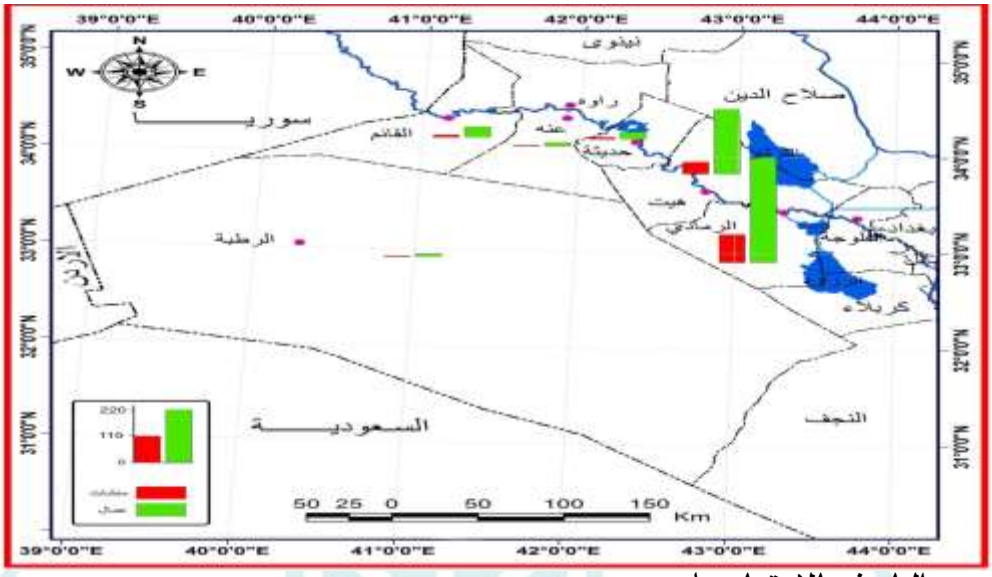

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

1. **وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، وحدة إنتاج الخرائط، الوحدة الرقمية، خارطة محافظة الطبوغرافية، مقياس ١: ٥٠٠٠٠٠ لسنة ٢٠٠٧م.**
2. **الجدول رقم (٢)**

ثانيا: معامل الموقع (حاصل الموقع) للصناعات الاستخراجية الصغيرة في محافظة

تم الاعتماد على معادلة «معامل الموقع» (*)، ومن نتائج المعادلة فإن كل نسبة تتجاوز العدد الواحد الصحيح فإنها

(*) لحساب معامل الموقع تم استعمال المعادلة التالية:

$$L = XRJ \div XR \setminus XNJ \div XN$$

حيث أن: **L** = معامل الموقع.

XRJ = عدد العاملين في القطاع الصناعي في الإقليم «القضاء».

تشير إلى ان الصناعة عالية التوطن في الإقليم، أما النسبة التي تقل عن الواحد الصحيح فإن الصناعة غير متوطنة، أما إذا بلغت النسبة عددا واحدا صحيحا فإن الصناعة متوطنة في ذلك الإقليم وأن الإقليم يعادل حصته حصة الإقليم الأوسع التابع له.

وبعد تطبيق المعادلة على أقضية المحافظة، تم التوصل إلى نتائج الجدول رقم (٣) الذي في ضوء نتائجه سيتم تحليل واقع التوطن الصناعي لقطاع الصناعات الاستخراجية الصغيرة في أقضية المحافظة.

ولتسهيل عملية تحليل هذا الجدول، فقد تم إعداد جدول خاص لمعامل موقع المنشآت الصناعية الاستخراجية الصغيرة على مستوى النواحي التابعة للأقضية، لغرض تحديد اتجاهات توطن المنشآت الاستخراجية الصغيرة على مستوى أصغر الوحدات الإدارية، ومن ثم إعطاء نظرة مستقبلية لاتجاهات توطن الصناعات الاستخراجية الصغيرة في المحافظة.

الجدول (٣)

معامل الموقع للقطاع الصناعات الاستخراجية الصغيرة على مستوى أقضية محافظة لعام 2020م

القضاء	الاستخراجية
الفلوجة	–
الرمادي	**1.7**
هيت	**4**
القائم	**0.8**

XR = عدد العاملين في نفس القطاع في الإقليم الأوسع «المحافظة».

XNJ = مجموع العاملين في الصناعات الصغيرة في الإقليم «القضاء».

XN = مجموع العاملين في الصناعات الصغيرة في الإقليم الأوسع «المحافظة». (١٦)

حديثة	**1.5**
عنه	**1.9**
راوه	–
الرطبة	**0.9**

المصدر: الباحث بالاعتماد على معادلة معامل الموقع التي طبقت على الجداول

ولابد من الإشارة إلى أن هناك نواحي كان معامل موقعها عاليا في بعض القطاعات الصناعية، إلا أنه لا يمثل الصورة الحقيقية؛ بسبب ضعف فروع الصناعات الصغيرة الأخرى فيها، لذلك فقد أخذ ذلك القطاع وزنا مهما على مستوى المحافظة، وهذا ما سنجده عند ملاحظة وتحليل الجدول رقم(٤) وبالتحديد نواحي «النخيب، العبيدي، الوليد، بروانة، ومركز قضاء راوه ومركز قضاء عنه التي جاءت في المراتب الدنيا بالنسبة لعدد منشآتها الصغيرة، إذ لم تتجاوز نسبة عدد منشآتها مجتمعة «**3.3%**» من مجموع عدد المنشآت الصغيرة في المحافظة، لذلك سيتم إهمال قيمتها عند تحليل الجدول .

الجدول (٤)

معامل الموقع لقطاع الصناعات الاستخراجية الصغيرة على مستوى النواحي التابعة لأقضية محافظة عام 2020م

الناحية	الاستخراجية
م.ق. الرمادي	**2.1**
الحبانية	–
م.ق. الفلوجة	–
الكرمة	–
الصقلاوية	–
العامرية	–
م.ق. هيت	**1.8**
كبيسة	**20**
م.ق. القائم	**1**
العبيدي	–

م.ق. حديثة	**0.5**
بروانة	**2.5**
م.ق. الرطبة	**0.9**
الوليد	–
النخيب	–
م.ق. عنه	**1.1**
م.ق. راوه	–

المصدر: الباحث بالاعتماد على معادلة معامل الموقع

ثالثا: تحليل حاصل الموقع لقطاع الصناعات الاستخراجية الصغيرة في محافظة الانبار

يظهر من خلال الاطلاع على الجدول رقم (٣) أن قضاء هيت وصل معامل موقعها إلى «**4**»، نظرا لما يتمتع به القضاء من امتلاكه جميع فروع الصناعات الاستخراجية من مقالع الكلس والجبس والقير والملح. وتظهر نسبة تخصص القضاء العالية عند الاطلاع على الجدول رقم (٤)، إذ يتضح من خلاله بأن ناحية كبيسة وصل معامل موقع صناعتها الاستخراجية إلى «**20**»؛ نظرا لما تتمتع به الناحية من استخراج صخور الكلس التي يعتمد عليها قضاء هيت وبعض الأقضية الأخرى في دخولها كمادة أولية في صناعة تقطيع الحجر وصقله، فضلا عن كونها مادة رئيسة في البناء، لاسيما إذا ما علمنا أن قضاء هيت يمتلك احتياطات كبيرة من ترسبات الكلس تقدر بـ«**112**» مليون طن تتركز معظمها ضمن حدود ناحية كبيسة (١٧).

أما مركز قضاء الرمادي الذي جاء بعد ناحية كبيسة فقد بلغ معامل موقعه «**2.1**» شغل مركز القضاء أعلى نسب تركز مقالع استخراج صخور الكلس التي تواجدت جميعها ضمن منطقة «أبو صفية»، وقد قدر الاحتياطي العام لهذه المادة في تلك المنطقة بما يقارب «**20**» مليون طن (١٨)، يمكن أن تسد حاجة المحافظة من صخور الكلس.

ومن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معامل الموقع لهذا القطاع في مركز قضاء الرمادي، هو مقالع استخراج القير التي انتشرت بالقرب من مقالع الكلس، إذ تقدر احتياطيات منطقة «الجبهة» من هذه المادة بـ«**1000000م3**»، وحوالي «**750**» ألف م**3** في منطقة «أبو الجير» (١٩).

أما مركز قضاء هيت، فقد سجلت معاملا موقعيا وصل إلى «**1.8**»، إذ تركزت فيه جميع منشآت استخراج صخور الجبس وتحديدا في العگبة والبيادر التي تتزود منها المحافظة، وتدخل في الصناعات الجبسية «البورك» سواء أكانت منشآت صغيرة أم كبيرة،

وتصل النقاوة في بعض الرواسب الجبسية إلى «**99.4%**» كما هو الحال بالنسبة لبعض الرواسب الجبسية في منطقة العگبة (٢٠)، فضلا عن امتلاكها لمقالع استخراج القير التي انتشرت في مركز القضاء.

الاستنتاجات:

١- من الصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة، على الرغم من كثرة المؤتمرات والندوات المتعلقة بها، وحتى باعتماد المعايير الذي ذكرت سابقا فهناك صعوبة قائمة في وضع تعريف دقيق، فالحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والامور الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر

٢- تبين من خلال الدراسة أن البناء الداخلي لقطاع الصناعات الاستخراجية الصغيرة في المحافظة قد اشتمل على أربعة فروع استخراجية، تمثلت بمنشآت استخراج صخور الكلس والجبس، فضلا عن منشآت استخراج القير والملح.

٣- تبين من خلال الدراسة بان قضاء الرمادي جاء بالمرتبة الاولى بالنسبة لأعداد المنشآت والعاملين للصناعات الاستخراجية الصغيرة بنسبة (٦١%) و٥٤(%) على التوالي، يليه قضاء هيت بالنسبة لأعداد المنشآت والعاملين.

٤- من خلال دراسة حاصل الموقع على مستوى اقضية المحافظة فقد تبين أن قضاء هيت وصل معامل موقعها إلى «**4**»، نظرا لما يتمتع به القضاء الى امتلاكه جميع فروع الصناعات الاستخراجية من مقالع الكلس والجبس والقير **والملح**.

٥- تبين من خلال دراسة حاصل الموقع على مستوى نواحي قضاء هيت حيث اتضح من خلاله بأن ناحية كبيسة وصل معامل موقع صناعتها الاستخراجية إلى «**20**»؛ نظرا لما تتمتع به الناحية من استخراج صخور الكلس التي يعتمد عليها قضاء هيت وبعض الأقضية الأخرى في دخولها كمادة أولية في صناعة تقطيع الحجر وصقله، فضلا عن كونها مادة رئيسة في البناء.

المقترحات:

١- يمكن الاستفادة وتطوير قطاع الصناعات الاستخراجية في ثلاثة أقضية رئيسة هي الرطبة وهيت والرمادي، نظرا لتوفر المواد الأولية بكثرة في هذه الأقضية كصخور الكلس والجبس وأطيان الكاؤولين والرمل الزجاجي، وكذلك انشاء روابط مع المنشآت الكبيرة في هذا الجانب، كمعامل الإسمنت والزجاج والسيراميك من خلال الاعتماد على المنشآت الاستخراجية الصغيرة في تجهيز المواد الأولية للمنشآت الكبيرة.

٢- إلزام المنشآت الصناعية في المحافظة على تسجيلها رسميا وإدخالها ضمن القطاع الصناعي حتى يتسنى رعايتها وتحقيق المصلحة من جانبين، المصلحة الشخصية للمنشأة والمصلحة العامة من جهة أخرى.

٣- المحافظة على البيئة والرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية للعاملين في هذا المجال.

٤- بما أن عدد السكان في المحافظة في تزايد مستمر مع بقاء الخدمات على حالها لذلك يتطلب توفير مواد غذائية وفرص عمل لهؤلاء السكان، وبما أن الهضبة الغربية تحتوي على الكثير من المعادن لذلك يمكن أن نقوم بتشييد مصانع مختلفة، مثل استغلال مادة القير التي توجد بكميات هائلة وخاصة في قضاء هيت وإنشاء مصنع للماستك وذلك لكون المواد الأولية (القير) متوفرة بدلاً من شرائها من مناطق أخرى بعيدة كمدينة بغداد وبأسعار مرتفعة.

قائمة المصادر باللغة العربية:

١- محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، المنعقد في القاهرة، يومي **18-22** يناير **2004**م.

٢- عبد الرحمن بن عنتر ونذير عليان، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنعقد في الجزائر يومي **17-18** أبريل، **2006**م، ص**663**.

3- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، مصر، **1993**م، ص**19**.

4- الإنترنت، إصدارات جسر التنمية، **http//www.arab-api, org/develop1.htm**

5- مازن شيحا، تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد **88**، قطر، **2001**م، ص**88**.

٦- عبد خليل فضيل، دراسات في الجغرافية الصناعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل، **1989**م، ص**37**.

٧- عبد الرحمن يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، تنميتها ومشاكل تمويلها، مصدر سابق، ص**21**.

8- سامي عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، **1992**م، ص**248**.

9- D.N Anderson, Small Industry in Developing Countries, A Discussion of Issues, World Development Bank, Vol. 10, No. 19., 1982, pp، 917-919.

10- منظمة العمل العربية، ندوة قومية حول المشروعات الصغيرة كخيار للحد من البطالة ومستقبل الشباب في البلدان العربية، المنعقد في القاهرة **3-5** سبتمبر، **2007**م.

١١- عبد السلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء، سوريا، **2001**م، ص**9**.

12- J.S. Juneja, Development of Small & Medium Enterprises in the Indian Economy, Third Arab Conference on Small & Medium Enterprises, Feb. Muscat, 2004, p، 5-6.

13- F. Onn, Small and Medium Industries in Malaysia, Economic Efficiency and Entrepreneurship, the developing Economic Magazine, XXVII-2, June 1990, p، 150-154.

14- فلاح الربيعي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق الواقع والآفاق، الإنترنت، .

15- إبراهيم شريف وآخرون، جغرافية الصناعة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1981م، ص134.

16- Israd, W., Methods of Regional Analysis and Introduction to Regional Science, London, 1971, p: 25.

17- الجمهورية العراقية، وزارة الصناعات الخفيفة، المؤسسة العامة للمشاريع الصناعية، هيئة الدراسات، دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لمعمل سمنت كبيسة رقم «150»، ص11.

18 - الجمهورية العراقية، وزارة الصناعات الخفيفة، المصدر نفسه، ص11.

19 - حسان هادي صدقي، مراقبة الخلفية الزلزالية لمنطقة حديثة، رسالة ماجستير «غير منشورة»، جامعة بغداد/ كلية العلوم، 1983م، ص164.

20- معمل جص هيت، الدراسة التي قامت بها شركة Kanuf الألمانية في منطقة العكبة عام 1990 بيانات غير منشورة.

قائمة المصادر باللغة الإنكليزية:

1-Muhammad Fathi Saqr, the reality of small and medium enterprises and their economic importance, Small and Medium Enterprises Symposium in the Arab World, Problems and Development Prospects, held in Cairo, January 18-22, 2004 AD.

2-Abdul Rahman bin Antar and Nadir Alyan, Factors of Success and Failure of Small Enterprises in Light of Contemporary Challenges, research submitted to the International Forum on Requirements for the Qualification of Small and Medium Enterprises in Arab Countries, held in Algeria on April 17-18, 2006, p. 663.

3- Safwat Abdel Salam Awadallah, The Economics of Small Industries and Their Role in Achieving Industrialization and Development, Dar Al Nahda Al Arabiya, Egypt, 1993, p. 19.

4-Internet, Development Bridge Publications, http://www.arab api,org/develop1.htm

5-Mazen Shiha, Enhancing the Competitiveness of Small andMedium Industries in the Gulf Cooperation Council Countries, Afaq Economics Magazine, No. 88, Qatar, 2001, p. 88 .

6-Abd Khalil Fadil, Studies in Industrial Geography, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Mosul, 1989, p. 37.

7-Abdel Rahman Yousry Ahmed, Small industries in developing countries, their development and financing problems, previous source, p. 21.

8-Sami Afifi Hatem, New Societies are a Path to Economic Development, Egyptian Lebanese House, 1992, p. 248.

10-Arab Labor Organization, a national symposium on small projects as an option to reduce unemployment and the future of youth in Arab countries, held in Cairo, September 3-5, 2007.

11-Abdel Salam Abdel Ghafour and others, Small Projects Management, Dar Al-Safa, Syria, 2001, p. 9.

14-Falah Al-Rubaie, Small and Medium Industries in Iraq: Reality and Prospects, Internet, previous source.

15-Ibrahim Sharif and others, Geography of Industry, Dar Al-Kutub Directorate for Printing and Publishing, Baghdad, 1981 AD, p. 134.

17-Republic of Iraq, Ministry of Light Industries, General Organization for Industrial Projects, Studies Authority, Economic and Technical Feasibility Study for the Kabaisa Cement Plant No. "150", p. 11.

19-Hassan Hadi Sidqi, Monitoring the seismic background of the Haditha region, "unpublished" master's thesis, University of Baghdad/College of Science, 1983 AD, p. 164.

20-Heat plaster factory, study conducted by the German company Kanuf in the Akaba area in 1990, unpublished data.